

أحكام النقص ٠٠٠٠

١. إجراءات التفتيش

٠ تفتيش المنازل أو الأشخاص هو بحسب الأصل اجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به الاسطة من سلطاته لمناسبة جريمة جناية أو جنحة تري أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتعرض لحرية المتهم الشخصية أو لحرمة مسكنه ذلك هو حكم التفتيش الذى نظم القانون قواعده وضبط حالاته وجعل لرجال الضبط القضائي ولمن خولهم سلطة التحقيق حق مباشرته فى حدود القانون، والتفتيش بهذا المعنى القانوني هو بطبيعة الحال غير التفتيش الذى يجريه الأفراد على من تلحقه شبهة الاتهام بحياسة شيء حيازة اجرامية غير مشروعة فهو ليس تفتيشا يتنزل منزلة التفتيش الذى خاطب الشارع المحقق بأحكامه وانما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التنقيب على الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها واذا رضى به المتهم كان دليلا يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم عليه على السواء، فإذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الاجراء، جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التنقيب كدليل من أدلة الاثبات فى الدعوى.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٠

٠ ان الاتجار فى المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار، فهو فى مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته الظاهرة منها واذا كان ما تقدم، وكان التفسير الذى أخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات من أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويقوم بترويجها، وانتهت فيه إلى أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن كان يحرز مواد مخدرة وقت صدور الإذن بالتفتيش، يتفق مع ما تحمله هذه العبارة ولا خروج فيه على ظاهر معناها وكان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التى دان الطاعن بها كانت قد وقعت حين اصدار النيابة العامة اذنها بالقبض والتفتيش وكان ما أورده الحكم من ذلك سائغا وله سنده فى أوراق الدعوى، فان ما ينعاها الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يقبل إثارته

أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٢/١/١٩٧٠/١٢ ص ٢١ ص ٦٥

• من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى اجرائه فى مسكن المتهم، أو ما يتصل بشخصه، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين، وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو حرمة مسكنه، فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٢/١/١٩٧٠/١٢ ص ٢١ ص ٦٥

• الأصل فى الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته فى حدود اختصاصه ولما كان ما أورده الطاعن فى أسباب طعنه بشأن عدم اختصاص من أصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضى تحقيق موضوعيا عند ابدائه أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ جلسة ٥/١٢/١٩٦٠/١٢ ص ١١ ص ١٦٦

• المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه فى اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين، بل يصح أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط، طالما أن عبارة الإذن لا تحتم على ذلك المأذون بالتفتيش قيامه باجراء أو ضم من يرى ندبه إليه فى هذا الاجراء.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٦١/١٢ ص ١٢ ص ٣٦٠

• ان الحكمة التى عناها الشارع من وضع الضمانات والقيود لاجراء تفتيش الأشخاص هى كفالة الحرية الشخصية التى نص عليها الدستور وأقرتها القوانين واذن فإذا كان الشخص الذى قبض عليه المخبرون لاشتباهم فى أمره وأحضره للمركز قد اعترف للضابط بحيازته للمخدر وأذنه

فى تفتيشه، فانه ان صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فان تفتيشه يكون صحيحا، إذ هو قد نزل بمحض ارادته عن القيود والضمانات التى فرضها القانون لاجراء التفتيش.

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٥٠ مجموعة الربع قرن بند ١٦٥ ص ٤١٢

• تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها. فإذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو أو تنفيذ فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى، جاز لمأمور الضبط القضائي أن. يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سعي يستهدف للبحث عنها ولما كان الأمر المطعون فيه قد أسس قضاءه ببطلان التفتيش على أن العثور على المخدر انما كان نتيجة التعسف فى تنفيذ اذن التفتيش بالسعي فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التى جرى فيها التحقيق، وكان تقدير القصد من التفتيش أمرا تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب، فان ما تثيره النيابة. فى طعنها لا يكون له محل

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٥٧

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن مخبرين من قوة الشرطة بمحطة سكة حديد القاهرة اشتبها فى أمر المتهم الذى كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد سألاه عن صاحبهما وعمما تحويانه فى قوله، وحينئذ قويت لديهما الشبهة فى أمره، فضبطا الحقيبتين واقتادهما إلى مكتب الضابط القضائي الذى فتح الحقيبتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية، فان ما أتاه رجال الشرطة وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي على تلك الصورة انما هو القبض بمعناه القانوني الذى لا تجيزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من رجلى الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوي عليه من اعتداء على الحرية لشخصه، فانه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون على الوجه الصحيح، ويكون ما أسفر

عنه تفتيش الحقيبتين من ضبط السلاح والذخيرة باطلا كذلك، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قاموا بهذين الإجراءين الباطلين مما يتعين معه نقض الحكم وبراءة المتهم ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ ص ١٢ ص ٩٣٨

• إذا كان الموظف الذى دخل المنزل غير مأذون من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله فى الأحوال المخصوصة بالنص عليها، بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال التفتيش والضبط.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٤ ص ٧ ص ٦٥٠

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن أحد رجال المباحث رأى المتهم فى الشارع، وأن المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع فى مشيته، فارتاب فى أمره واقتاده إلى المركز، وبمجرد وصوله إليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة فى تفتيشه فأذنت له وعند تفتيشه وجد بجيبه مادة تبين من التحليل أنها أفيون، فإن هذا المتهم لا يصلح أن يقال عنه أنه كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس واذن فالقبض باطل، والأذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك، لأن استصداره انما كان للحصول على دليل لم يكن فى قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض وقد كان للبوليس إذا كانت القرائن متوافرة لدية على اتهام المتهم أن يعرضها على النيابة لاستصدار اذنها بالتفتيش من غير اجراء القبض.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٤/٢٠ مجموعة الربع قرن بند ٢٠٧ ص ٤١٧

• إذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هى أن المتهم عند رؤية رجال البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة فى فمه فلا تلبس فى هذه الحالة لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته، واذن فإذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وفتشوه فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين لكن الإذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور، بعد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه بما ورد فيه بأن تحريات البوليس

السابقة تدل على أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحوز مواد مخدرة فى منزله هو اذن صحيح والتفتيش الحاصل بناء عليه يكون مستقلا عن اجراء القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يبطل ببطلانهما، وللمحكمة أن تعتمد فى ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش.

الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ١٧ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٤٧ مجموعة الربع قرن بند ٨٠٢ ص ٤١٧ و٤١٨

• القبض على الإنسان انما يعنى تقييد حريته والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الإجراءات ضده وتفتيش الشخص يعنى البحث والتنقيب بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه وقد حظر القانون القبض على أي انسان أو تفتيشه الا بترخيص منه أو بإذن من سلطة التحقيق المختصة، فلا يجيز للشرطي وهو ليس من مأموري الضبط القضائي أن يباشر أيا من هذين الاجرائين، وكل ما خوله القانون اياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني فى الجرائم المتلبس بها بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي، وليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا ولما كان الثابت فى الحكم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليها لا لمجرد اشتباه رجل الشرطة فى أمره، ومن ثم فان القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين.

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٦/٥/١٩٦٦ س ١٥ ص ٦١٣

• ليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك مهما بلغا ما يمكن اعتباره دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه.

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ قضائية جلسة ٢٩/١١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٠١٠

• متى كان من أجري تفتيش الطاعن ضابط بادارة البحث الجنائي بمطار القاهرة الدولي، وكان قد أجراه دون استصدار أمر قضائي ودون قيام حالة من حالات التلبس، فان ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون.

الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ قضائية جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ س ٣٤ ص ١٠١٠

• لما كان سقوط اللقافة عرضاً من الطاعن عند اخراج بطاقته الشخصية لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية وإذ كان الضابط لم يستين محتوي اللقافة قبل فضاها، فان الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل فى الحكم بالادانة على أي دليل يكون مستمداً منه، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل.

الطعن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٥٣ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٤/١٨ س ٣٥ ص ٢٨٥

• لما كانت حرمة المسكن انما تستمد من حرمة الحياة الخاصة، فان مدلول المسكن يتحدد فى ضوء ارتباط المسكن بحياة صاحبه الخاصة فهو كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة، وعلى ذلك فان عدم اكتمال بناء المسكن أو عدم تركيب أبواب أو نوافذ له لا يقدر فى أنه مكان خاص، طالما أنه فى حيازة صاحبه يقيم فيه ولو لبعض الوقت ويرتبط به ويجعله مستودعاً لسره ويستطيع أن يمنع الغير من الدخول إليه الا بإذنه، فلا يعد مكاناً متروكاً يباح للغير دخوله دون إذنه ولا يجوز لرجال السلطة العامة دخوله الا فى الأحوال المبينة فى القانون.

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٤ س ٣٧ ص ٦٤٠

• متى اقتصر الإذن بالقبض والتفتيش على المطعون ضده الأول، فانه ما كان يجوز لرجال الضبط القضائي المأذون له باجرائه أن يفتش المطعون ضده الثاني الا إذا توافرت حالة التلبس بالجريمة طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ووجدت دلائل كافية على اتهامه فى جنابة احرار المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقاً للمادة ٣٤ / ٢ من القانون ولما كان تقدير قيام أو انتفاء التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة الضبط القضائي تحت رقابه سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع بغير معقب عليها فلا يصح النعي على المحكمة وهي بسبيل ممارسه حقها فى التقدير بأنها تجاوزت سلطتها ولما كان الثابت مما أورده الحكم فى بيان الواقعة، على نحو ما سلف الاشارة إليها وفي ايراده أقوال شاهدي الواقعة

أنه أطرح أقوالهما بصددهما ما قرره من أن المطعون ضده الأول ذكر لهما عقب تفتيشه وضبط المخدر معه أنه هو والمتهم الثاني قد ابتاعا المخدر من آخر وتقاسما سويا ما دفعاه من ثمن، وأنهما هدفا من شرائه الاتجار فيه مما يفصح عن عدم اطمئانه فيه في هذا الشق، ومن ثم تكون الأوراق قد خلت مما ينبئ عن اتصاله بجريمة احرازه لمادة المخدر التي ضبطت مع المأذون بتفتيشه ولم تقم به الدلائل الكافية على اتهامه بها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه، فإن ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سديدا في القانون، ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين وينحل ما تثيره النيابة العامة في هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١١ س ٣٧ ص ١٠٣٩

• لما كان بافتراض صدق قول الطاعن أن الضابط غير المندوب دخل مسكنه وشغل حركة من فيه وتربص حتي حضر زميله المأذون له بالتفتيش، فإنه ولئن كان دخول الضابط المذكور منزل الطاعن قد تم بوجه غير قانوني لا يصححه تكليف زميله الضابط المأذون له وحده بالتفتيش بدخول المنزل في غيبته بدعوى التحفظ عليه تحقيقا للغرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن نطاق الأفعال المرخص بها قانونا لمساسه بجرمة المنازل مما يصم هذا الاجراء بالبطلان، الا أنه لما كان الطاعن لا يماري في أن الضابط المأذون له بالتفتيش هو الذي باشره، وأن تفتيشه هو الذي أسفر عن ضبط المخدر والميزان والمطواة والنقود المعدنية الملوثة جميعها بآثار المخدر، فإن البطلان لا يمتد الى ما أسفر عنه هذا التفتيش الصحيح، إذ أن الاجراء الباطل سالف البيان لم يكن هو الذي كشف عن المضبوطات المشار اليها.

الطعن رقم ٥٩٣٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٨ س ٣٨ ص ٢٩٢

• لما كانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائي اعمالا للمادة ٤٦ من القانون ذاته، الا في أحوال التلبس وبالشروط المنصوص عليها فيها وإذ كان الحكم المطعون فيه فيما قضى

به من بطلان القبض على المطعون ضده وتفتيشه قد التزم هذا النظر استناداً إلى عدم توافر حالة التلبس على النحو سالف البيان، فإنه يكون قد طبق القانون على وجه صحيح وأصاب محجة الصواب بما يضحى منعي الطاعة في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ١١٢٢٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١/٣/١٩٩٠ س ٤١ ص ٥١٩

• لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدليل الوحيد في الدعوى هو ما أسفر عنه التفتيش الباطل وشهادة من أجازها فإن الحكم وقد عوّل على ذلك الدليل الباطل في إدانة الطاعن يكون باطلاً ومخالفاً للقانون لاستناده في الإدانة إلى دليل غير مشروع وإذ جاءت الأوراق وعلى ما أفصحت عنه مدونات الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم خلو من أي دليل يمكن التعويل عليه في إدانة الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من تهمة إحراز مخدرات في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

الطعن رقم ٢٤٤٩٥ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٢/١١/١٩٩٨

• إنه من المقرر أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصرها وهو الحال في الدعوى المطروحة أو فوق ما تقدم فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه من أن إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة أو كان الطاعن لا ينازع في أنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لأجرائه، ومن ثم فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل غيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندب وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة.

الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢/٢/١٩٩٩

• الطعن على اجراءات التفتيش

لا يسقط الحق فى الطعن على اجراءات التفتيش الا بعدم إبداءه أو بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا أمام محكمة الموضوع. ولكن هذا الحق لا يسقط بعدم إبداءه أمام سلطات التحقيق، فسقوط الحق فى الدفع ببطلان اجراءات التفتيش لا يكون معتبرا قانونا الا بعدم إبداءه أمام محكمة الموضوع أو بالتنازل عنه أمامها صراحة أو ضمنا.

••• حكم

• ليس صحيحا فى القانون أن الحق فى الطعن على اجراءات التفتيش يسقط لعدم إثارته من الدفاع فى استجواب النيابة، إذ العبرة فى سقوط هذا الحق لا تكون الا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع.

الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٤ س ١٤ ص ٨٨

• ما لا يبطل التفتيش

لا يبطل التفتيش انقضاء الأجل المحدد له فى الأمر الصادر به ولا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله، وينبني على ذلك أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة لأثرها.

ولا يبطل التفتيش الواقع من مأمور الضبط القضائى إذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى فيجوز لمأمور الضبط القضائى أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سعى يستهدف البحث عنها.

ولا يبطل التفتيش اذا لم يفرد له مأمور الضبط القضائى محضر خاص لان القانون لا يشترط أن يفرد للتفتيش محضر خاص به، فيكفى أن يكون قد أثبت حصوله فى محضر التحقيق، ورغم أنه يجب على من يقوم باجراء التفتيش فى التحقيقات الجنائية أن يحرر محضرا يبين فيه المكان أو

الشخص الذى حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش الا ان ذلك انما وضع
لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات، ولا يترتب على مخالفته البطلان

والأصل فى الأعمال الاجرائية بصفة عامة أنها تجرى على حكم الظاهر، وهى لا تبطل من بعد
نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع وقد أعمل الشارع هذا الأصل، وأدار عليه نصوصه، ورتب
أحكامه، ومن شواهد انه اعتبر التلبس بالجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات
الجنائية وصفا يلحق المظاهر الخارجية التى تنبئ عن ارتكاب المتهم جريمته بصرف النظر
عما يسفر عنه التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها، وكذلك الحال إذا ما بنى الاجراء
على اختصاص انعقد له بحسب الظاهر حال اتخاذه مقومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد
إذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص، وان تراخى كشفه، ومن ذلك ما نصت عليه المواد ١٦٣،
٣٦٢، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية، مما حصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل
الاجرائى الذى يتم على حكمه، تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة
من العقاب .

والتفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذى يكون فى
اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس
والأحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة أما التفتيش الذى يقوم به رجال
الشرطة أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى
اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح اجراؤه وتعقب المتهم
فى أى مكان والاستشهاد به كدليل فى الدعوى .

ولا يبطل التفتيش اذا استلزمته ضرورة كأن يكون من وسائل التوقى والتحوط الواجب توفيرها
أمانا من شر المقبوض عليه إذا حدثته نفسه استرجاع حرите بالاعتداء، بما قد يكون لديه من
سلاح على من قبض عليه، فان التفتيش يكون صحيحا ، فالإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه فى
حدوده عمل باطل

وعدم إرفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفي سبق صدوره ولا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش، وعدم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لا يبطله، لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضي السرعة، وانما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة فى الأوراق

أحكام النقض . . .

• من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يحدد مفعوله، وينبني على ذلك أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتجة أثرها ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن التجديد صدر به اذن النيابة فى يوم ٢٩/١٠/١٩٨٦ بعد الإذن الصادر منه بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦ لمدة عشرة أيام ولما كانت الطاعنة لا تجادل فى أن التفتيش جرى عقب صدور الإذن بمد مفعول ذلك الأمر لمدة عشرة أيام، فان قضاء الحكم ببطلان التفتيش استنادا إلى ما تقدم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة.

الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠/١١/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٢٠٠

• تنص المادة ٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على انه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها فإذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سعى يستهدف البحث عنها.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦١ س ١٢ ص ٤٥٧

• متى كانت المحكمة قد استخلصت من ظروف الدعوى وبما اثبته وكيل النيابة فى محضر استجواب

المتهم أن الإذن بالتفتيش انما صدر صباحا قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الاجراء وأن كلمة مساء التي وردت فى اذن التفتيش انما كانت وليدة خطأ مادى وقع أثناء تحريره، وكان هذا الاستخلاص سائعا للأدلة وللاعتبارات التي أوردتها فى حكمها ولها أصلها فى التحقيقات التي أجريت فى الدعوى فان الجدل فى عدم صحة هذا التفتيش بمقولة حصوله قبل الإذن به لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض والقول بأنه كان يجب سماع وكيل النيابة الذى أثبت فى محضره ان الإذن بالتفتيش انما صدر صباحا كشاهد فى الدعوى لا يتعد به لأنه لا سند له من القانون إذ لمحكمة الموضوع أن تعتمد على ما يدونه وكيل النيابة فى محضره الرسمى من بيانات خصوصا وقد كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى أمام المحكمة وتناولها الموضوع بالمناقشة

الطعن رقم ١٠٨ سنة ٢٠ ق جلسة /٢٠/ ١١/ ١٩٥٠ مجموعة الربع قرن بند ٥٠ ص ٣٩٧

٠ إذا كان اذن التفتيش مبينا فيه انه حرر يوم اصداره الساعة ١٢ مساء ولكن المحكمة استوضحت وكيل النيابة الذى أصدره فقرر أنه أصدره الساعة ١٢ من ظهر ذلك اليوم وأنه ذكر كلمة مساء على اعتبار أن اليوم ينقسم إلى قسمين يبدأ القسم الثانى وهو المساء ابتداء من الساعة ١٢ ظهرا، واذا ما قرره وكيل النيابة من ذلك اعتبرت المحكمة هذا الإذن سابقا على إجراءات القبض والتفتيش فالجدل فى ذلك أمام محكمة النقض يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته

الطعن رقم ١٩٥٣ • الطعن رقم ٦٣٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥ مجموعة الربع قرن بند ٥١ ص ٣٩٨

٠ ان القانون لا يشترط أن يفرد للتفتيش محضر خاص به، فيكفى أن يكون قد أثبت حصوله فى محضر التحقيق

الطعن رقم ١٤٨٤ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة الربع قرن بند ١٤١ ص ٤٠٩

٠ انه وان كان يجب على من يقوم باجراء التفتيش فى التحقيقات الجنائية أن يحرر محضرا يبين فيه المكان أو الشخص الذى حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش الا ان ذلك انما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات، ولا يترتب على مخالفته البطلان، ويكتفى

أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها فى الدعوى بأن التفتيش أجرى، وأنه أسفر عما قيل انه
تحصل منه

الطعن رقم ١١٣٣ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة الربع قرن بند ١٤٢ ص ٤٠٩

• ان قيام المخبر بكتابة محضر التفتيش الذى أجراه مأمور الضبطية القضائية من رجال البوليس
لا تأثير له فى سلامة الحكم القاضى بادانة المتهم، مادام المتهم لا يدعى أن المخبر انفرد بتحرير
المحضر ولم يكتبه بناء على إملاء مأمور الضبطية القضائية وتحت إشرافه

الطعن رقم ٤٧٩ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة الربع قرن بند ١٤٣ ص ٤٠٩

• الأصل فى الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر، وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما
قد ينكشف من أمر الواقع وقد أعمل الشارع هذا الأصل، وأدار عليه نصوصه، ورتب أحكامه، ومن
شواهد انه اعتبر التلبس بالجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية وصفا
يلحق المظاهر الخارجية التى تنبئ عن ارتكاب المتهم جريمته بصرف النظر عما يسفر عنه
التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها، وكذلك الحال إذا ما بنى الاجراء على اختصاص
انعدت له بحسب الظاهر حال اتخاذه مقومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد إذا ما استبان
انتفاء هذا الاختصاص، وان تراخى كشفه، من ذلك ما فصلت عليه المواد ١٦٣، ٣٦٢، ٣٨٢ من
قانون الإجراءات الجنائية، مما حصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائى الذى
يتم على حكمه، تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أبطل اذن تفتيش المتهم لعله صدره من نيابة الأحداث حين لم
يكن حدثا، دون أن يلفت إلى هذا الإذن قد صدر أخذا بما ورد فى محضر التحرى من أن المتهم
حدث، الأمر الذى أيده هو نفسه ولم تنكشف عنه حقيقته الا باجراء تحقيق لاحق على صدور الإذن
حين عرض الطلب على الطبيب الشرعى، فان الإذن يكون صحيحا، ويتعين لذلك نقض الحكم
المطعون فيه

الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ص ١١٨٢

• متى كان التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر عرضا قد تم صحيحا فى القانون، فلا يغير من صحته ان البلاغ عن الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة إذ لم يتم التصرف فيها

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٨ قضائية جلسة ١٤/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٣٥

• ان التفتيش الذى يجرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذى يكون فى اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى أجاز لهم القانون ذلك بنصوص خاصة أما التفتيش الذى يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح اجراءه وتعقب المتهم فى أى مكان والاستشهاد به كدليل فى الدعوى ومن ثم فان التفتيش الذى أجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يجرمه القانون ويصح الاستدلال به

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ قضائية جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٧٨

• إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بان التفتيش كان لازما ضرورة إذ أنه من وسائل التوقى والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه إذا حدثته نفسه استرجاع حرته بالاعتداء، بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه، فان التفتيش يكون صحيحا

الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٣٨ قضائية جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٦

• من البدهة ان الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه فى حدوده، عمل باطل

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٧٦

• تقدير القصد من أمر التفتيش أمر تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤١ قضائية جلسة ١٢/٢٧/١٩٧١ م س ٢٢ ص ٨٢٨

• لا ينال من سلامة التفتيش الذى أجراه بتحرير محضر ذلك، إذ ان أفراد محضر بالتفتيش ليس
بلازم لصحته ولا يترتب على مخالفته البطلان

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ قضائية جلسة ١٩٨٠/٨/٨ س ٣١ ص ٧٢٣

• لما كان إثبات ساعة اصدار الإذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان
خلال الأجل المصرح باجرائه فيه وكان الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بناء على الإذن الصادر
من النيابة، بما مفاده أنه حصل خلال الأجل المصرح به وكان الطاعن لا يجادل فى ذلك، فانه لا
يؤثر فى صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره، ويضحي الدفع ببطلان اذن التفتيش ظاهر
البطلان ولا حرج على المحكمة ان هى التفتت عن الرد عليه.

الطعن رقم ٤٤٦١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠ س ٣٩ ص ٤٥٨

• من المقرر أن عدم إرفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفي سبق صدوره ولا يكفي وحده لأن
يستخلص منه عدم صدور الإذن بالتفتيش ما دام الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذى
استصدره من سبق صدوره وإشارته إلى ورود مضمون التحريات والإذن الصادر بناء عليها من
النيابة بالتحقيقات كما هى الحال فى الدعوى المطروحة، فان منعي الطاعن فى هذا الشأن لا
يكون له محل.

الطعن رقم ٤٣٧٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٦ س ٤٠ ص ٨٨٤

• من المقرر أنه لا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب، لأن من شأن ذلك
عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة، وانما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ
بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة فى الأوراق.

الطعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/١٦ س ٤٠ ص ٩٨٨

• من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه
اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذها منها بالأدلة السائغة التى

أوردتها لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد عرضت لدفع الطاعن في هذا الصدد، وأطرحته برد كاف وسائغ، وكان لجوء الضابط يوم تحريره محضر تحرياته إلى وكيل النيابة في مكان تواجدته بمنزله لاستصدار الإذن بالتفتيش هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في سلامة إجراءاته، فإن منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٤١٥٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣ س ٤٠ ص ١٠٦٩

الطعن رقم ١٥٠٥٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١/٩ س ٤١ ص ٦٤

• ما يبطل التفتيش

التمسك أمام محكمة أول درجة بالدفع ببطلان التفتيش، وعدم إثارته أمام المحكمة الاستئنافية، يسقط الحق في التمسك به أمام محكمة النقض، كما أن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه •

وبطلان التفتيش ليس من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التي أسفر عنها فاعتراف المتهم مثلاً أمام المحكمة بحيازته الأشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذته المحكمة بمقتضى هذا الاعتراف فلا تثريب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلاً •

ولكن بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمداً منه، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل ، فإذا كان الدليل الوحيد في الارق هو ما أسفر عنه التفتيش الباطل وشهادة من أجراه فإن الحكم اذا عوّل على ذلك الدليل الباطل في الادانة يكون باطلاً ومخالفاً للقانون لاستناده في الإدانة إلى دليل غير مشروع

ويكون التفتيش باطلاً اذا كان الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبطية القضائية

باجراء تفتيش معين للبحث عن سلاح مثلا فهذا الامر لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والفرض منه إلى غير ما اذن بتفتيشه الا إذا شاهد عرضا أثناء اجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة فى إحدى حالات التلبس، فإذا تجاوز مأمور الضبط القضائى الامر الصادر له للبحث عن جريمة أخرى لم تكن فى حالة تلبس كان تفتيشه باطلا، وبطل كل دليل استمد منه .

احكام النقض . . .

• إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة بالدفع ببطلان التفتيش، ولكنه لم يثره أمام المحكمة الاستئنافية، فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥

• بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي لجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ س ٧ ص ١٠١٣

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٤٦

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٥ س ٩ ص ٤٥٠

• ان بطلان التفتيش ليس من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة فى ادانة المتهم بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والمؤدية إلى ذات النتيجة التى أسفر عنها فإذا كان المتهم قد اعترف أمام المحكمة بحيازته الأشياء المسروقة التى ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذته المحكمة بمقتضى هذا الاعتراف فلا تثريب عليها فى ذلك ولو كان التفتيش باطلا .

الطعن رقم ١٤٣٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٦/٨

• لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل فى الحكم بالادانة على أى دليل يكون

مستمداً منه، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواه، فانه يتعين الحكم ببراءة الطاعنة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦.

الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩/٠٢/١٩٩١ س ٤٢ ص ٣٧٢

٠ لما كان التفتيش فى خصوصية هذه الدعوى أمراً لازماً لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سوّلت له نفسها التماساً للفرار أن يتعدى على غيره بما قد يكون محرزاً له من سلاح أو نحوها وكان البين من مدونات الحكم أن ضابطي الواقعة عندما أبصر الطاعن - وهو مطلوب القبض عليه لتنفيذ حكم قضائي صادرة ضده- قام أحدهما بالقبض عليه وتفتيشه وقائياً بحثاً عن أسلحة وتحسس ملابسه من الخارج وأيقن أنه لا يحرز سلاحاً بين طيات ملابسه ومع ذلك استمر فى تفتيش ملابسه فعثر فى جيب الجانب الأيمن للجلباب الذى كان يرتديه على المخدر المضبوط. لما كان ذلك فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت- بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقيناً أن المتهم لا يحرز شيئاً من ذلك وليس فى الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان فى مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التلبس ومن ثم فإن تصرف ضابط الواقعة يتسم بالتعسف فى تنفيذ التفتيش الوقائي المسموح له قانوناً وذلك بالسعي وبالبحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التى تم بشأنها القبض على الطاعن مما يترتب عليه بطلان التفتيش وإصدار الدليل المستمد منه إذ أن مأمور الضبط القضائي جاوز حدود ما هو مسموح له قانوناً وتعسف فى تنفيذه معاً وأن العثور على المخدر لم يتم عرضاً بل كان نتيجة سعي منه لبحث عن جريمة إحراز مخدر فإن تفتيش الطاعن يكون باطلاً ويبطل كذلك كل ما يترتب عليه تطبيقاً لقاعدة كل ما يترتب على الباطل فهو باطلاً ويكون ما أسفر عنه ذلك التفتيش وشهادة من أجراء قد وقعت باطلة لكونها مرتبة عليه ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها

فى الإدانة. لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدليل الوحيد فى الدعوى هو ما أسفر عنه التفتيش الباطل وشهادة من أجزاها فإن الحكم وقد عوّل على ذلك الدليل الباطل فى إدانة الطاعن يكون باطلاً ومخالفاً للقانون لاستناده فى الإدانة إلى دليل غير مشروع وإذ جاءت الأوراق وعلى ما أفصحت عنه مدونات الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم خلو من أي دليل يمكن التعويل عليه فى إدانة الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن من تهمة إحراز مخدرات فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

الطعن رقم ٢٤٤٩٥ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٢/١١/١٩٩٨

الدفع ببطلان التفتيش

• طبيعة الدفع ببطلان التفتيش

الدفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش وبطلان التفتيش، من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقاً موضوعياً، ومن ثم فلا يقبل إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظراً لأنها تقتضى تحقيقاً تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة •

والدفع ببطلان إجراءات التفتيش، دفع موضوعي أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة المطروحة على محكمة الموضوع والمعول تكوين عقيدتها منها عقيدتها، وبطلان محضر التفتيش بغير اذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام فالتمسك به جائز فى أية حالة كانت عليها الدعوى •

والدفع ببطلان التفتيش شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه، فإن لم يثره فليس لغيره أن يبديه ولو كان يستفيد منه، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا عن طريق التبعية وحدها •

والدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم كتابته هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام، ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى، حتى لو أقر مصدر الإذن بإصداره شفويًا •

والدفع ببطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة لم تقع بعد وبناء على تحريات غير جدية، هذا الدفع بشقيه من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته، لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تتأى عنه وظيفة محكمة النقض .

أحكام النقض . . .

• لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى، كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التي قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يحوز ويحزر جواهر مخدرة، وقد أذنت النيابة العامة بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات بضبط وتفتيش الطاعن والسيارة التي يستخدمها، وبناء على هذا الإذن تم ضبطه، فى كمين أعد له أثناء قدومه بسيارته، حيث عثر بجواره على كيس بلاستيك حوى أربعة أكياس بكل منها أربع طرب لمخدر الحشيش، مما يدل على أن الإذن انما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن وليس عن جريمة مستقبلية أو محتملة، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع الذى أبداه الطاعن ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية، طالما أنه دفع قانوني ظاهر البطلان لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه بقوله وحيث أنه عن الدفع ببطلان التحريات وبالتالي بطلان الإذن الصادر من النيابة العامة، فهو مردود ذلك أن الخطأ فى رقم السيارة التى قيل أن المتهم يستعملها فى تنقلاته لا ينال من التحريات طالما أنها أي التحريات لم تقصّر فى الكشف عن شخص المتهم ومحل اقامته وعمله والمكان الذى تواجد فيه بكمية المخدر، ومن ثم فإن المحكمة لا تعول على هذا الدفع.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/٤/١٩٩١ س ٤٢ ص ٦٥٣

الطعن رقم ٩٢٤٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١١/١٠/١٩٩١ س ٤٢ ص ١٢٠٤

• إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الثاني دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولها خارج نطاق اختصاص ضابط مباحث القسم وهو أساس يختلف عما أثاره

فى وجه طعنه من بطلان القبض والتفتيش لاقتصار اذن التفتيش على الطاعن الأول وحده دون النص فيه على تفتيش من يتواجد معه وأنه أي الطاعن الثاني لم يكن فى حالة تلبس تجيز القبض عليه، فانه لا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض، لأنه فى حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي اطمأنت منها إلى صحة الاذن.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٩ س ١٢ ص ٧٠٤

• الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه، فان لم يثره فليس لغيره أن يبيديه ولو كان يستفيد منه، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا عن طريق التبعية وحدها ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى أن المخدرات ضبطت فى سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها بعلم رئاسته وأن تفتيشها لم يقع على شخص الطاعن فيسفر عن ضبط مخدر معه، فانه لا يقبل منه الدفع ببطلان تفتيش تلك السيارة أو بطلان الإذن الصادر بتفتيشها، لأنه لا صف له فى التحدث عن ذلك.

الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ س ١٤ ص ٢٩٥

• الدفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش وبطلان التفتيش، من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا، ومن ثم فلا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٦٠

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ س ١٥ ص ٥٩٧

• الدفع ببطلان إجراءات التفتيش، دفع موضوعي أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها، واطمأنت منها إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المخدر المضبوط وإذ كان الطاعن لم يبد دفعا ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة وأقدها خلا الحكم المطعون فيه مما يدل على هذا البطلان، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٧١٥

• ان بطلان محضر التفتيش بغير اذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام فالتمسك به جائز فى أية حالة كانت عليها الدعوى أما محضر التفتيش الذى يقوم به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتبا فبطلانه نسبي لا يمس النظام العام فى شيء ولذلك حق التمسك به ما لم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٧/٣/١٩٣٣ مج الربع قرن بند ٢٠٩ ص ٤١٨

• بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة بما يمس النظام العام، فيجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى.

الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٢/٣/١٩٣٤ مج الربع قرن بند ٢١٠ ص ٤١٨

• إذا قرر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون كانت مخطئة فى رأيها والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام، فلا يسقط لعدم ابدائه قبل سماع أول شاهد عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات بل يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى.

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٣٤ مج الربع قرن بند ٢١١ ص ٤١٨

• الدفع ببطلان التفتيش من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا ومن ثم فانه لا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢١/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٥٩

• الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع، وهي لا تجوز أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان، نظرا إلى أنها تقتضي تحقيقا تحسّر عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ص ٧٥٥

• الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي تقتضي تحقيقا موضوعيا، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ص ٢٤٠

• ان الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا إلى أنها تقتضي تحقيقا تحسّر عنه وظيفة هذه المحكمة ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم يدفعوا ببطلان التفتيش، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان، فانه لا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ص ٨٧٨

• الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ص ١٢٢

• متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يوقع ببطلان اذن التفتيش أو التفتيش ذاته فانه لا يجوز اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقومات لأنه من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ص ٦٢٦

• ان الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظرا لأنها تقتضى

تحقيقا تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة لما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان حيث أثبت أن مأمور الجمرك لحق بالطاعنة داخل الدائرة الجمركية وأعادها إلى صالة التفتيش حيث قام بتفتيش أمتعتها وهو حق مقرر لمأمور الجمرك طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى يستفاد من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ منه أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق، وكان الحكم قد اطمأن إلى دواعى الشك التى اقتضت استدعاء الطاعنة قبل خروجها من نطاق الدائرة الجمركية وإعادة تفتيش أمتعتها فان ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا محل له.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ص ٦٢٦

• لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش انما هو من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى به وظيفة هذه المحكمة ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان بل أوردت أنه هو الذب أرشد عن المسروقات المضبوطة ولم ينازع الطاعن فى أن ذلك له أصله بالأوراق مما مضاه أن التفتيش حصل برضائه فلا يقبل منه الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/١١ س ٣٢ ص ٨٤٣

• من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع والتي لا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات

الحكم تحمل مقوماته، لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تتأى عنه وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ س ٣٢ ص ١١٦٨

• لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة لم تقع بعد وبناء على تحريات غير جدية وكان هذا الدفع بشقيه من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته، لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تتأى عنه وظيفة محكمة النقض، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤١٤٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ س ٣٩ ص ٤٥٣

• لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان اذن النيابة وما تلاه من إجراءات لعدم جدية التحريات لانصرافه إلى ضبط جريمة مستقبلية ورد عليه فى قوله :- ان التحريات فى حقيقتها عمل لرجل الضبط القضائي للبحث عن الدليل، وأن ما أثبت بمحضر التحريات من معلومات يفيد اعتياد المتهم الثاني التوسط فى رشوة الموظفين العاملين بالمنطقة الطبية بجنوب القاهرة نظير استخراجهم شهادات صحية للعاملين الجائلين، وأنه طلب بالفعل مبلغ خمسة عشر جنيها لاستخراج ثلاث شهادات من هذا النوع، فان الجدية تكون سمة هذه التحريات وإذ تتعلق التحريات بجريمة وقعت بالفعل، فان الإذن محل النعي يكون قد انصرف لمظهر هذه الجريمة ولنشاط الجاني فى ارتكابها، وبما لا يجاوز فى مغزاه تقديم الدليل على وقوع الجريمة، فان ما أورده الحكم فى شأن صحة اذن التفتيش سائغ ويستقيم به وحده الرد على دفاع الطاعنة.

الطعن رقم ٣٨٧٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٠/٤ س ٣٩ ص ٨٥٩

• الصفة والمصلحة فى الدفع ببطلان التفتيش

لا يقبل الدفع ببطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على سكنه، الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل الا من مالکها، ومن ثم فانه لا يقبل هذا الدفع ممن تتصل من أية علاقة له بها أو

بما تحويه أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها، ولا يقبل الدفع ممن لا يدعي أن المكان الذى وقع عليه التفتيش مملوك له أو فى حيازته، فانه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة، ولا شأن لأحد فى التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل فى مسكن غيره

لا يستفيد من بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش الا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه أو بمحلّه، فقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان تفتيش منزل بعينه أو ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذى يملك التحدث عن حرمة .

كذلك لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، ومتى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به فى حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه، فانه لا مصلحة للطاعنين فيما أثاراه من عدم توافر حالة التلبس .

ولا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه، لأن تحقيق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه، كما أنه من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .

أحكام النقض . . .

• من المقرر أنه لا يقبل ببطلان التفتيش ممن لم يقع التفتيش عليه أو على سكنه.

الطعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٣٣٠

• لا مصلحة للطاعن فى الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة المخدر التى ألقاها على الأرض، قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التى تجيز القبض عليه وتفتيشه، أو أن القاءها كان وليد اجراء غير مشروع لا يجيز ذلك طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية اجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الإذن بذلك الذى ثبت صدوره من النيابة فعلا.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ س ١٢ ص ٧٧٤

٠ الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل الا من مالکها ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن الذى تتصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .

الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٤٨

٠ متى كان الطاعن لا يدعى أن المخزن الذى وقع عليه التفتيش مملوك له أو فى حيازته ، فانه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة .

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ ص ٢٥

٠ لا شأن للمتهم فى التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل فى مسكن غيره .

الطعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢ س ٧ ص ١

٠ لا جدوى للطاعن من اثاره الدفع ببطلان التفتيش مع اقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه .

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٩ س ٧ ص ١٦

٠ لا يمكن أن يستفيد من بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش الا صاحب الشأن فيه ممن وقع التفتيش بمسكنه أو بمحلّه .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٨٨

٠ متى أنكرت المتهمه ملكيتها للصره التى وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها فى الواقع .

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٥ س ٧ ص ١١٢٩

• جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان تفتيش منزل بعينه أو ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذى يملك التحدث عن حرمة.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٤ س ٩ ص ٢٤٦

• إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أسهم فى صفقة الحشيش المباعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه كان يحزرها وهو الذى باشر تسليمها، فإنه لا يكون للمتهم مصلحة ببطلان تفتيش حقيبة ضبطت فى مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فتات الحشيش وتلوثاته فيها.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧١٦

• لا يقبل من غير صاحب المسكن التذرع بانتهاك حرمة.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ص ١٠٤٧

• الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فان التمسك به لا يقبل من غير حائزه واذا ما كان الطاعن لا يدعي ملكية أو حيازة المكان الذى جرى تفتيشه وضبطت فيه المسروقات، فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة.

الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ س ١٨ ص ١٢١٨

• المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم فإذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التى ضبط المخدر فيها ليست مملوكة للطاعن فان تفتيشها لا يمس حرمة من الحرمت المكفولة له.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٤ س ١٩ ص ٣٢٠

• من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، ومن

ثم فلا صفة للطاعن فى الدفع ببطلان تفتيش السيارة التى ضبط بها بعض التبغ المهرب مادام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن فى حيازته، وكذلك الحال بالنسبة للمخزن الذى ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك ولا محوز له.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ص ٩٧٦

• متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به فى حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما أثاراه من عدم توافر حالة التلبس.

الطعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ص ١١١٠

• لا جدوى للطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش الأول للسيارة ما دام لا ينازع فى صحة التفتيش الثانى للسيارة، إذ أن ما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجواهر المخدر يحمل قضاء الحكم بإدانتته.

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٣٧/٢/٥ س ٢٤ ص ١٣٠

• لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم اعادة الأوضاع القانونية المقررة الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وإذ كان أن أيا من المنازل الثلاث التى جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لأية متهمة تكن حائزة لأياها فلا صفة لأى من المتهمات فى الدفع ببطلان.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ص ١٠٥٣

• لا مصلحة للطاعن فى التمسك ببطلان إجراءات التفتيش الذى تم فى المستشفى لأنه لم يمكن لاحتراز المخدر المستخرج فيه أثر فى وصف التهمة التى دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا له لما أثبتته الحكم من مسئولية الطاعن عن جلب المخدر المضبوط فى حقيقته.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ س ٢٥ ص ١٩٥

• متى كان الحكم لم يسند للطاعن احرازه للسلاح المضبوط وانما أسند إليه احراز السلاح الناري والذخيرة اللذين استعملهما في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من أن إصابة المجني عليه حدثت من عيار ناري مما يلزم عنه احرازه للسلاح الناري الذي أحدثت تلك الاصابة والذخيرة، ولم يعرض الحكم للسلاح المضبوط الا بصدد القضاء بمصادرته، فان النعي على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال لعدم الرد على ما أثاره الدفاع من بطلان تفتيش منزل الطاعن واستناده إلى البندقية التي ضبطت فيه وأنه لم يثبت أن تلك البندقية هي بذاتها المستعملة في الحادث كل هذا لا يكون له محل لعدم الجدوي منه.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٤٠

• متى كان لا يبين من محضر جلسات المحاكمة في درجتي التقاضي أن الطاعن الثاني دفع ببطلان تفتيش مسكنه، كما أن الطاعن الأول لم يبد هذا الدفع وما كان له ابدائه لأنه لا صفة له من وقع في حقه اجراؤه ما أن يدفع ببطلانه، فانه لا يجوز اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٣٢

• لما كان الحكم لم يتخذ من المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش مسكن الطاعن دليلا على ثبوت التهمة قبله، فانه لا يعيب التفاته عن الرد على الدفع المبدي من الطاعن ببطلان هذا التفتيش هذا إلى أن البين من الاطلاع على محاضر جلسات محاكم ثاني درجة أن الدفاع اقتصر على الدفع ببطلان التفتيش لصدوره بغير اذن من النيابة العامة ولم يذكر شيئا عن بطلان تصريحه باجراء هذا التفتيش، ومن ثم فلا يجوز اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ٧/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٩٤

• لا جدوي من النعي على الحكم بالقصور فى الرد على الدفع ببطلان تفتيش المتهمين ما دام البين من الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ومن استدلاله أن ثمة تفتيش لم يقع على أشخاص المتهمين وأن الحكم لم يستند فى الادانة إلى دليل مستمد من تفتيشهم، وإنما أقام قضاءه على الدليل المستفاد من محضر الضبط ومن الاعتراف الصادر من المتهمين عدا الطاعن الرابع بممارسة لعب القمار فى المقهي وهو ما ليس محل نعي.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ص ٣١٠

• لا صفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما فى الدفع ببطلانه لما كان ذلك، فانه لا يجوز إثارته لهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، ما دامت مدونات الحكم لا تتحمل مقوماته لأنه من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به، ولا يقدر فى ذلك أن يكون المدافع عن الطاعنة الثانية قد أبدى فى مرافعته أمام محكمة ثاني درجة أنه يطلب براءة المتهم على أساس الدفع ببطلان الإذن الذى يجب ابدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ص ٣٦٩

• الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فان لم يثر فليس لغيره أن ولو كان يستفيد منه، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بطريق التبعية.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩ س ٣٢ ص ٩٤٤

• لما كان الحكم المطعون فيه فيما أوردته من بيان للواقعة لم يشر إلى حدوث قبض وتفتيش لطاعن وأورد الدليل على ثبوت الجرائم الثلاث التى دانه بها وصحة اسنادها إليه محصلا من اعترافه ومن أقوال كل من المجني عليه ورئيس وحدة مكافحة النصب والاحتيال بإدارة البحث الجنائى بالقاهرة وتقرير فحص السلاح لما كان ذلك، فيكون من غير المجدي النعي على الحكم بعدم الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش اللذين لم يستمد الحكم مما أسفرا عنه دليلا قبل الطاعن.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٥١٣

• من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه، لأن تحقيق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه، كما أنه من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقرره لذلك الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وكان القبض المدعي بطلانه قد وقع على المتهمه الأخرى، فانه المدعي بطلانه قد وقع على المتهمه الأخرى، فانه بهذه المثابة لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة للطاعنة، ويكون النعي على الحكم تعويله على أقوال المتهمه الأخرى بدعوي بطلانها لأنها جاءت أثر قبض باطل، غير مقبول.

الطعن رقم ٦٢٦١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٣٠١

• ان الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيش السيارة لا يقبل من غير حائزها اعتبارا بأن الحائز هو صاحب الصفة فى ذلك، وأن الصفة تسبق المصلحة، فان لم يثره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بالتبعية وحدها.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١/١٢/١٩٨٨ س ٣٩ ص ١١٥٩

• من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض والتفتيش أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

الطعن رقم ٢٣١١٠ لسنة ٦٧ ق جلسة ٤/١١/١٩٩٩

• التمسك بالدفع أمام قضاء الموضوع

إذا حصل التفتيش بطلب المتهم أو برضاه فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه أو الطعن فيه بأنه كان بقصد التحري عن وقوع جريمة لا التحقيق فى جريمة واقعة، وبطلان التفتيش الذى يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة فى القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه التفتيش فإذا لم

يتقدم بطعن فى صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه الا عن طريق التبعية فقط .

بطلان تفتيش المساكن على أساس عدم صدور اذن به من سلطة التحقيق لا يتصور بدهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها وما دام بطلان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك الا عند عدم رضا الأشخاص بالتفتيش الذى وقع عليهم فانه يتعين القول بأنه ليس لغير من وقع التفتيش فى مسكنه أو على شخصه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية فإذا لم يثره من وقع عليه لأي من الأسباب فليس لسواه أن يثيره إذ هذا منه يكون تطاولا غير مقبول، كما أنه يقتضيه التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له فى التحدث عنهما أصلا ولا صفة تخوله أن يتعرض لهما .

وللزوجة وهي تساكن زوجها وتحوز المنزل فى غيبته، من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذى تتأذى من حصوله بغير رضاها وتضار بنتيجته ما دام الزوج لم يكن قد رضي بالتفتيش قبل حصوله.

والدفع ببطلان اذن التفتيش يجب إبداءه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه لا فى عبارة مرسلة، فالقول بأن الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطلان الإذن، والقول بأن القضية مختلفة من أساسها وأنه يراد تصويرها على أنها حالة تلبس، وان التصور المقول به مشوب بأنه غير واقعي، فهذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان القبض والتفتيش .

والحق فى الطعن على الإذن بالتفتيش واجراءاته لا يسقط الا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع، كما أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع ببطلان التفتيش إذا لم يبد الدفع المذكور فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه

محكمة الموضوع هى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ما دامت المسائل المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع أن تشق فيها طريقها بنفسها لإبداء الرأي فيها، وان لها كامل السلطة فى عدم الاستعانة برأي خبير فى أمر ما تبينته من عناصر

الدعوى وما باشرته بنفسها من إجراءات ومناسبة الزمن أو عدم مناسبتها في تنفيذ إذن التفتيش، لا يدخل في عداد المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة تبينها بنفسها، والدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين على المحكمة الرد عليها طالما اتجه قضاءها الى الادانة استنادا الى القبض والتفتيش المطعون فيه .

أحكام النقض ٠٠٠

• إذا كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أي منهما دفعا ببطلان التفتيش، بل ان كل ما قاله المدافع عنه في هذا الخصوص والتصوير الصحيح أن القوة نزلت في السويقة وأخذت تفتيش في خلق الله تفتيشا باطلا بالطبع ثم كان الحشيش من نصيب هذا المتهم التعس الأمر الذي لا يعدو القول المرسل على اطلاقه دون أن يحمل على الدفع الصريح ببطلان التفتيش، أو أن يشتمل على بيان ما يرمي إليه منه إذا كان ذلك، فإن ما يثره الطاعن من نعي على الحكم لالتفاته عن الرد على الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٣ ص ٧٨٣

• ما دام التفتيش حاصلا بطلب المتهم أو برضاه فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه فإذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير للمتهم قد وقع برضاه فليس له من بعد ذلك أن يطعن على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانونا .

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١٠/٢٨ ص ٢٢٣ ص ٤١٩

• إذا كان تفتيش المتهم قد حصل بناء على رضائه فلا يقبل منه الطعن في هذا التفتيش بأنه كان بقصد التحري عن وقوع جريمة لا التحقيق في جريمة واقعة.

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤ ص ٢٢٤ ص ٤١٩

• ما دام الحكم قد أثبت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها المادة المخدرة فقد تم برضاه صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافيا لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاه أحد

غيره ممن كانوا فى السيارة، ولا شأن لأحد من هؤلاء فى الطعن على هذا التفتيش.

الطعن رقم ٩٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠ مج الربع قرن بند ٢٢٥ ص ٤١٩

• إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم، هو الذى خلع بنفسه الحذاء الذى كان يحوي المادة المخدرة وأن رجل البوليس الذى اشتبه فيه بسبب ما بدى من حركاته أثناء كلامه معه، فقد ضبط الحذاء وهو ملقى على الأرض، ثم قاد المتهم إلى البوليس حيث أبان للضابط وجه اشتباهه فى الحذاء وذكر له الظروف التى لابست ضبطه، وتبيّن للضابط أن الحذاء رغم قدمه مصنوع بطريقة خاصة تدل على أن بداخله شيئاً مخبأً ففتح الخياطة التى به فعثر على المخدر المدسوس فيه، فإن الحكم إذ استشهد على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة فى الحذاء الذى تخلي عنه المتهم على الصورة المتقدمة لا يكون قد أخطأ.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٤٤ مج الربع قرن بند ٢٢٦ ص ٤١٩

• إذا كان الثابت بالحكم يفيد أن رجل البوليس قد رابه أمر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه، فما أن رأهما مقبلين عليه وضع الممثل الذى كان يحمله على كتفه فكشف رجل البوليس الممثل وتبين أنها مملوءة بالجلجنايت فعاد به إلى زميله فضبط المفرقات، فى هذه الحالة لا يكون نتيجة تفتيش وقع على المتهم وبالتالي لا تكون له جدوي من الكلام فى صفة من باشر ضبط الممثل.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٢١ ق جلسة ٧/١/١٩٥٢ مج الربع قرن بند ٢٢٨ ص ٤١٩

• ما دام التفتيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه فلا يكون له أن يتمسك ببطلانه فإذا كان الحكم قد أثبت أن المقطف الذى حصل تفتيشه لم يكن ملكاً للمتهم وإنما هو عطية من شخص آخر لكي يوصله لثالث، وكان المتهم مسلماً بذلك وقت المحاكمة، فلا يقبل منه أن يطعن ببطلان هذا التفتيش.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩/٢/١٩٤٥ مج الربع قرن بند ٤٢٠ ص ٢٢٩

• متى كان المتهم قرر عند تفتيش العربة التى ضبط بها المخدر أن هذه العربة ليست له وكان ظاهر

أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه العربية على ملكه فى الواقع.

الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧ مج الربع قرن بند ٢٣٠ ص ٤٢٠

• ما دام المتهم قد أنكر كل اتصال له بعربة النقل التى وجد بها الديناميت المضبوط، وما دام هو لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له شأن بها فلا يقبل منه أن ينعي على تفتيشها أنه أجري بغير اذن من سلطة التحقيق.

الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ١٧ ق جلسة ٨/١٢/١٩٤٧ مج الربع قرن بند ٢٣١ ص ٤٢٠

• إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم شوهد بقطار السكة الحديد يتلفت يمينا ويسرة وبجانبه حقيبة فأثار ذلك شبهة رجلى البوليس فيه فاقتاداه إلى الضابط فسأله فأنكر ملكيته للحقيبة ففتشها فوجدها مقادير من الأفيون فلا يحق له أن يتمسك ببطلان تفتيشها إذا ما دامت الحقيبة لم تكن مع المتهم يحملها، بل شوهدت بالقطار بجواره وما دام المتهم قد صرح بأن الحقيبة ليست له، فانه لا يكون ثمة من حرج على رجال الضبطية إذ هم فتحوها وفتشوها.

الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٤٨ مج الربع قرن بند ٢٣٢ ص ٤٢٠

• لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له الا ممن شرعت هذه الاوضاع لحمايتهم فيصح الاستشهاد بالدليل الذى أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوبا بما يبطله ما دام لم يقدم الطعن فى صحته ممن وقع التفتيش على شخصه أو فى بيته.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٩ ق جلسة ٢٣/١/١٩٣٩ مج الربع قرن بند ٢٣٣ ص ٤٢٠

• ان بطلان التفتيش الذى يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة فى القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه التفتيش فإذا كان هو لم يتقدم بطعن فى صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه الا عن طريق التبعية فقط.

الطعن رقم ١٨٥٥ لسنة ١٠ ق جلسة ١٨/١١/١٩٤٠ مج الربع قرن بند ٤٣٢ ص ٤٢٠

• لا يقبل من غير صاحب المنزل الذى حصل تفتيشه، أن يتمسك ببطلان هذا التفتيش إذا كان قد حصل على خلاف القانون.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ١٢ ق جلسة ٢/١١/١٩٤٢ مج الربع قرن بند ٣٥ ص ٤٢٠

• ان بطلان التفتيش الذى يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة فى القانون عليه عدم قبول من وقع عليه التفتيش فإذا هو لم يطعن ببطلانه فلا يقبل من أحد غيره أن يطعن فيه ويطلب استبعاد الدليل المستمد منه ولو كانت له فائدة من وراء ذلك، فان هذه الفائدة لا يمكن أن تعود عليه الا عن طريق التبعية على أنه إذا كان الثابت من الحكم أن ضابط خفر السواحل الذى ضبط المخدر كان قد اتصل قبل اتخاذ أي اجراء بمكتب مباحث البوليس البريطانى لتعيين مندوباً يرافقه حتى يمكن القبض على قائد السيارة التى تحمل المخدر وهو أحد رجال الجيش البريطانى، وان المندوب الذى أعلنه ذلك المكتب قد اشترك فعلاً فى ضبط السيارة وما بها من الحشيش، فهذا مفاده أن القبض على قائد السيارة لم يقع على صورة مخالفة.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ١٤ ق جلسة ٦/٣/١٩٤٤ مج الربع قرن بند ٢٣٦ ص ٤٢٠

• إذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطلان التفتيش بحجة أن هذا البطلان مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن فيه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استفادته انما تكون بالتبعية وكان الطاعن يسلم فى طعنه بأن المكان الذى وقع فيه التفتيش هو لابنه فلا يصح له أن يطعن فى الحكم بمقولة أنه أدانته بناء على تفتيش باطل.

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٥ ق جلسة ٨/١/١٩٤٥ مج الربع قرن بند ٢٣٧ ص ٤٢٠

• انه ما دام بطلان تفتيش المساكن على أساس عدم صدور اذن به من سلطة التحقيق لا يتصور بدهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها وما دام بطلان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك الا عند عدم رضا الأشخاص بالتفتيش الذى وقع عليهم فانه يتعين القول

بأنه ليس لغير من وقع التفتيش فى مسكنه أو على شخصه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية فإذا لم يثره من وقع عليه لأي من الأسباب فليس لسواه أن يثيره إذ هذا منه يكون تطاولا غير مقبول، كما أنه يقتضيه التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له فى التحدث عنهما أصلا ولا صفة تخوله أن يتعرض لهما.

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٥ مج الربع قرن بند ٢٣٨ ص ٤٢٠

• الدفع ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل بما لا شأن له بهذا المنزل.

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦/١٠/١٤ مج الربع قرن بند ٢٣٩ ص ٤٢١

• متى كان الحكم قد اعتمد فى ادانة المتهم فى جريمة احراز المادة المخدرة على شهادة الشهود ووجود المخدر فى الحجرة التى كانت بجانبه فى المقهى الذى ضبط فيه، ولم تكن تلك الحجرة مملوكة له حتى كان يصح له التمسك ببطلان تفتيشها، فهذا الحكم يكون صحيحا بغض النظر عن قيام حالة التلبس وعن صحة القبض والتفتيش، ما دام أنه لم يعتمد على ما أسفر عنه القبض والتفتيش.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ١٧ ق جلسة ٤٦/١٢/١٦ مج الربع قرن بند ٢٤٠ ص ٤٢١

• إذا كان المقهى الذى وقع التفتيش فيه ليس مملوكا للمتهم الذى ضبط معه الحشيش وهو فيه، فلا يقبل من هذا المتهم أن يتذرع بانتهاك حرمة المقهى النعي على الحكم.

الطعن رقم ١٨٨٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ مج الربع قرن بند ١٤